مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد: 10– العدد: .02سنة:2025
ص: من343 إلى 364

حق الخصوصية في ضل تطورتقنيات الذكاء الاصطناعي

The Right to Privacy amid the Advancements in Artificial Intelligence Technologies

* طالبة دكتوراه فلاحي سمية
مخبر القانون العقاري والبيئة
جامعة مستغانم
somia.fellahi.etu@univ-mosta.dz

* الأستاذ الدكتور مزيان محمد الأمين
مخبر القانون العقاري والبيئة
جامعة مستغانم
mezianeamine68@yahoo.fr

تاريخ الاستلام 2025/11/16 - تاريخ القبول: 2025/12/08 - تاريخ النشر: .2025/12/22

الملخص:

يعد الحق في الخصوصية أحد الحقوق الأساسية المكفولة بموجب التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، حيث يهدف إلى حماية الحياة الخاصة للأفراد من أي تدخل غير مشروع ومع التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي أصبح هذا الحق يواجه تحديات غير مسبوقة نتيجة للقدرات المتقدمة لهذه التقنيات في جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها على نطاق واسع بطرق تثير العديد من الإشكالات القانونية.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على المسائل القانونية المرتبطة بتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على الحق في الخصوصية وتحديد مدى التوافق مع المبادئ القانونية المتعلقة بحماية الخصوصية وتسليط الضوء على ضرورة وجود

* المؤلف المرسل..

إطار تنظيمي وتشريعي يضمن حماية الحقوق الفردية في مواجهة الانتهاكات المحتملة للخصوصية التي قد تنجم عن هذه التقنيات.

الكلمات المفتاحية: الخصوصية. الذكاء الاصطناعي. التشريعات القانونية. حماية البيانات. المراقبة الرقمية.

Abstract:

The right to privacy is one of the fundamental rights guaranteed by national legislation and international conventions. It aims to protect individuals' private lives from unlawful interference. However, with the rapid advancement of artificial intelligence technologies, this right is facing unprecedented challenges due to the advanced capabilities of these technologies in collecting, analyzing, and processing data on a large scale, raising numerous legal concerns.

This study seeks to explore the legal issues associated with the development of artificial intelligence technologies and their impact on the right to privacy. It aims to assess the extent to which these technologies align with legal principles related to privacy protection and to highlight the urgent need for a regulatory and legislative framework that ensures the safeguarding of individual rights against potential privacy violations resulting from these technologies.

Keywords: Privacy. Artificial Intelligence. Legal Frameworks. Data Protection. Digital Surveillance.

مقدمة

تعرف استعمالات الذكاء الاصطناعي نموا هائلا نظرا لما توفره من فرص كبيرة وواعدة مع تقدم التكنولوجيا، فهي تقنية سريعة التطور ولها تأثير عميق على المجتمع. تستخدم في مجموعة واسعة من التطبيقات من رعاية صحية وتشخيص

طبي ووسائل للتنقل وتقنيات تميز الوجوه والتطبيقات الذكية على الهواتف وغيرها. إذ أصبح لدينا اليوم أنظمة ذكية تحلل وتستخدم البيانات الشخصية بطرق لم تكن تتخيلها في السابق إلا أن الاستعمال المتعاظم للذكاء الاصطناعي يوازيه تزايد الشكوك حول قدرة هذه التقنية على حماية الخصوصية من الحقوق الأساسية للإنسان وقد حظي الحق في الخصوصية خلال السنوات الأخيرة باهتمام متزايد على الصعيد الدولي حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهميته ضمن منظومة حقوق الإنسان، وقد تعزز هذا الحق عبر العديد من الآليات القانونية الدولية، بدءا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي كفل حماية قانونية للحق في الخصوصية مرورا بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 الذي نصت المادة 17 منه على حماية الأفراد من التدخل التعسفي أو غير القانوني في حياتهم الخاصة.

وبناء على ذلك أصبح من حق كل فرد حماية حياته الخاصة بجميع مظاهرها المادية والمعنوية كما لا يجوز لأي جهة انتهاك خصوصية الأفراد أو بياناتهم الشخصية إلا في الحدود التي يقرها القانون.

مشكلة البحث:

يحتل الذكاء الاصطناعي مكانة بارزة في الحياة المعاصرة، بمساهمته في تطوير الأبحاث والابتكارات وتقديمه حلولا فعالة للعديد من التحديات ومع ذلك فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تثير قضايا تتعلق بالحق في الخصوصية بشكل خاص، إذ تعتمد هذه التطبيقات على جمع وتحليل البيانات الشخصية مما يشكل تهديدا محتملا لخصوصية الأفراد.

وهذا ما يجعلنا أمام التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن تحقيق التوازن بين الحق في الخصوصية والتقدم التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي؟ وهل الأطر القانونية الحالية كافية لحماية هذا الحق دون عرقلة الابتكار التكنولوجي؟

منهجية الدراسة:

من أجل التوصل إلى إجابة على إشكالية بحثنا تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي للوقوف على مفهوم الحق في الخصوصية وتحليل الأطر القانونية المرتبطة بالموضوع.

خطة الدراسة:

للإلمام بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية، قسمنا ورقتنا البحثية وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحق في الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: إشكاليات التأطير القانوني لحماية الحق في الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحق في الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

يعد الذكاء الاصطناعي العمود الفقري للثورة الصناعية الرابعة، حيث تجاوز عصر المعلومات واعتمد فيه الإنسان على الحاسوب لجمع البيانات، فيما كانت عمليات الاستدلال واتخاذ القرارات تعتمد على البشر. واليوم أصبحت الحواسيب قادرة على تحليل البيانات واتخاذ القرارات بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي التي

تحاكي السلوك البشري الذكي[1]، إلا أن التطور الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم قد أحدث تحولا جذريا في هذا السياق، حيث تتمتع هذه التقنيات بقدرة غير مسبوقة على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات والمعلومات الشخصية فهذا التطور يطرح تحديات خطيرة على حرمة الحياة الخاصة للأفراد.[2]

وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي في المطلب الأول، ومفهوم الحق في الخصوصية في المطلب الثاني، ثم الأساس القانوني لحماية الحق في الخصوصية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي.

ساهم الانتشار الواسع لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية في رسم ملامحه وتعزيز مفهومه وتحديد طبيعته وإطاره القانوني. وبالرغم من ذلك لم يفي بالغرض وكان محل اختلاف الفقه إذ لم يتمكنوا من صياغة تعريف موحد وشامل يفي بالغرض من استخدامه.

وعليه من خلال ما يلي نحاول إعطاء نبذة عن المقصود بالذكاء الاصطناعي لغة، ثم التعرف على مختلف المفاهيم التي جاء بها العديد من الفقهاء والذين حاولوا إيجاد تعريف للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للذكاء الاصطناعي.

[1] د. أحمد سعد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد48، جانفي 2022، ص 23

[2] د. أحمد إبراهيم، أحمد عطية خليل، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية "مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية"، المجلد2537، العدد 0758، ص 2640.

يتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين هما كلمة "الذكاء" وكلمة "الاصطناعي".

يقصد بالذكاء حسب قاموس "webster" القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة، والتي تعني كذلك القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات والظروف الجديدة وفي ذات السياق يمكن القول أن مفاتيح الذكاء تتمثل في الإدراك والفهم والتعلم. ويقصد به كذلك القدرة على التحليل والتركيب والتمييز والاختيار والتكيف إزاء المواقف المختلفة. أما مصطلح الاصطناعي يرتبط بالفعل بصنع أو يصطنع ويطلق هذا اللفظ على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء تمييزا عن الأشياء الموجودة بالفعل بصوره طبيعية دون تدخل الإنسان.[3]

الفرع الثاني: المفهوم الإصطلاحي للذكاء الاصطناعي.

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه محاولة إكتساب الحاسبة الإلكترونية بعض القدرات البشرية. وينظر هذا التعريف إلى جانب واحد من جوانب الذكاء الاصطناعي ويقيده في الحاسبة الإلكترونية مع أن الذكاء الاصطناعي أوسع وأشمل من المذكور.

كما يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها ومن أهم هذه الخاصيات الإنتاج والقدرة على التعلم ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة. وهذا

[3] د. سهام دربال، الذكاء الاصطناعي، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، مجموعة ثري فريندز للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2022 ،ص 11.10.

التعريف ضيق جعل مجاله مقتصرا على البرامج الحاسوبية في الوقت الذي يتسع فيه الذكاء الاصطناعي ليشمل الأخير البرامج الحاسوبية وغيرها.[4]

تعريف الذكاء الاصطناعي له أربعة أغراض يركز على الأنظمة التي تفكر مثل البشر والأنظمة التي تتصرف مثل البشر، والأنظمة التي تفكر بعقلانية والأنظمة التي تعمل بعقلانية.

إنه أيضا تيار علمي وتكنولوجي يتضمن طرقا ونظريات وتقنيات تهدف إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء.5

كما يعرف دان باترسون الذكاء الاصطناعي بأنه: فرع علوم الحاسب الآلي يهتم بدراسة وتكوين أنظمة الكمبيوتر التي تظهر شكلا من أشكال الذكاء، تتمتع هذه الأنظمة بالقدرة على استخلاص استنتاجات مفيدة للغاية حول المشكلات الموضوعية، وهذه الأنظمة قادرة أيضا على فهم اللغة الطبيعية أو الحاجة إلى الذكاء عندما يمارس البشر حياتهم وفهم الإدراك والقدرات الأخرى.[6]

[4] د. كاظم حمدان، صدخان البزوني، أثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2023، ص 26.25.

[5] Hallevy. G.when robots kill : artificiel intelligence under criminal law . Northeastern University press. Northeastern. 2013.p :5.

[6] Dalbelo. B. Introduction to artificiel intelligence. university of Zagreb . Croatia. 2020. P :46

يلاحظ مما سبق أن مصطلح الذكاء الاصطناعي مصطلح شامل لسلسلة من التقنيات المتطورة التي شهدها العالم على مدى العقود القليلة الماضية، لهذا السبب يصعب صياغة تعريف موحد وشامل وبسيط يعمل في جميع السياقات كون الذكاء الاصطناعي يختلف بحسب وجهة النظر إليه من قبل الباحثين باختلاف تخصصاتهم.

المطلب الثاني: مفهوم الحق في الخصوصية.

يجد الحق في الخصوصية بصفة عامة صعوبة كبيرة في تحديد تعريف كامل وشامل له ويرجع ذلك لديناميكية المفهوم والتطور المستمر لعناصره التي تشمل العديد من الجوانب المتصلة بحياة الأفراد، سواء كانت بمفهومها التقليدي المتمثلة في الجسد والمسكن والمراسلات. أو الخصوصية بمفهومها الحديث المرتبط بالتكنولوجيا والمتمثلة في البيانات أو المعلومة الرقمية.

وقد تناول العديد من الفقهاء هذا المفهوم من أبرزهم "ألان ويستون" الذي عرف الخصوصية بأنها حق الأفراد في التحكم في كيفية ووقت وظروف الكشف عن معلوماتهم للآخرين. كما بين الفقيه "ميلر" أن الخصوصية تعني قدرة الأفراد على السيطرة على مدى دقة وموثوقية المعلومات التي تجمع عنهم.[7]

كما يعرف الحق في الخصوصية بأنه حق الفرد في عدم ملاحقة الآخرين له في حياته، فالفرد هو الذي يحدد بنفسه متى وكيف وإلى أي مدى يمكن أن تصل المعلومات المتعلقة بشئونه الخاصة إلى الآخرين فإذا خاض الآخرون فيما يتعلق به

[7] عبد الله شيباني، وداد بن سالم، حق الخصوصية المعلوماتية في ضوء الذكاء الاصطناعي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2023، ص 461.

من أسرار وخصوصيات رغما عنه عد ذلك اعتداء على حريته وحقه في الخصوصية.[8]

وفي هذا السياق يمكن تقسيم الخصوصية إلى عدة مفاهيم ترتبط بها في الوقت ذاته وهي:

أولا: الخصوصية الجسدية أو المادية.

و التي تتعلق بالحماية الجسدية للأفراد ضد أية إجراءات ماسة بالنواحي المادية كفحص المخدرات.

ثانيا: خصوصية المعلومات.

والتي تتضمن القواعد التي تحكم جميع إدارات البيانات الخاصة كمعلومات بطاقات الهوية والمعلومات المالية.

ثالثا: خصوصية الاتصالات.

والتي تغطي سرية وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات.

رابعا: الخصوصية الإقليمية.

والتي تتعلق بالقواعد المنظمة للدخول إلى المنازل وبيئة العمل أو الأماكن العامة والتي تتضمن التفتيش والرقابة الإلكترونية.[9]

---

[8] د. أحمد إبراهيم، أحمد عطية خليل، مرجع سابق، ص 41.

[9] أسامة عبد الله قايد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات "دراسة مقارنة"، الطبعة 03، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 35

إذن الخصوصية وبصفة عامة تعد من الحقوق الأساسية التي تكفل للفرد السيطرة على بياناته الشخصية ومنع الغير من الوصول إليها أو استخدامها دون رضاه الصريح ويشمل مختلف الجوانب المرتبطة بهويته وسلوكه ومراسلاته . ويؤسس هذا الحق على مبادئ قانونية تضمن الحماية من التعدي الغير مشروع.

المطلب الثالث: الأساس القانوني لحماية الحق في الخصوصية.

يشكل الحق في الخصوصية أحد الحقوق الأساسية التي فرضت نفسها بقوة في ظل الثورة الرقمية. وقد استجابت المنظومة القانونية دوليا ووطنيا بسن تشريعات وآليات تهدف إلى حماية هذا الحق من التهديدات المتزايدة في عصر الذكاء الاصطناعي.

ويستعرض الباحث من خلال الفرع الأول الحماية الدولية للحق في الخصوصية، ثم يتناول في الفرع الثاني الحماية التشريعية لهذا الحق.

الفرع الأول: الجهود الدولية والإقليمية.

أثار حق الخصوصية اهتمام مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ومن أبرزها منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الامم المتحدة والمجلس الأوروبي.

أولا: منظمة التعاون الاقتصادي.

أصدرت المنظمة مجموعة من القواعد الإرشادية لحماية الحياة الخاصة في السياق الإلكتروني. عرفت باسم" القواعد الإرشادية لحماية الخصوصية والتدفق الحر للبيانات"، والتي هدفت إلى تحقيق توازن بين الحق في الخصوصية والحرية في نقل المعلومات.

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة.

أكدت الجمعية العامة على حماية وتعزيز حق خصوصية الأفراد. حيث دعت مختلف الدول لاحترام وحماية هذا الحق في سياق التطورات التكنولوجية الحاصلة.

وفي هذا الصدد أصدرت تقريرا خاصا لحماية خصوصية الأفراد بشأن المراقبة الإلكترونية واعتراض المراسلات الرقمية وجمع البيانات في القرار رقم167/68. وقد نبهت على أن مجرد الإطلاع أو المراقبة السرية لبيانات الأشخاص الشخصية يمس بحق خصوصية الأفراد.[10]

ثالثا: المجلس الأوروبي.

كان لمنظمة التعاون الأثر في صدور الإتفاقية رقم 108 والتي صدرت في أوروبا عام 1981 والتي ترمي لنفس أهداف المنظمة، وتعنى هذه الإتفاقية بحماية الأشخاص الطبيعيين في مواجهة مخاطر معالجة البيانات الشخصية وهي أول إتفاقية تحمل الطابع الإلزام على عكس القواعد الإرشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي.

وعلاوة على ما سبق فقد صدر عن المجلس الأوروبي عدة توصيات في هذا الشأن منها: التوصية رقم "R80/10" لسنة 1980 بشأن تبادل المعلومات القانونية، والتوصية رقم 10"/R83" بشأن حماية البيانات الشخصية المرتبطة بالبحوث العلمية.[11]

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية.

إلتزاما بمختلف الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، فقد كرست التشريعات الحق في الخصوصية.

---

[10] عبد الله شيباني، وداد بن سالم، مرجع سابق، ص 465.

[11] خدوجة الذهبي، حق الخصوصية في مواجهة الإعتداءات الإلكترونية " دراسة مقارنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد01، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 150.

لقد أولى المشرع الجزائري عناية متزايدة لحماية الحق في الخصوصية، خاصة في ظل التطور الرقمي المتسارع وإعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع ومعالجة البيانات. وقد تجلى ذلك من خلال تعديل الدستور سنة2020 الذي نص صراحة في المادة 47 على حماية الحياة الخاصة بما يشمل حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، كما اعتمد المشرع نهجا تشريعيا لتعزيز هذه الحماية، حيث جرم الإعتداء على البيانات والمعلومات الشخصية بموجب قانون العقوبات لاسيما في المادة 394 مكرر وما يليها والتي تجرم جمع أو معالجة البيانات دون رضا أصحابها بالرغم من غياب قانون خاص لحماية البيانات الشخصية حتى الآن[12]. فإن هذه النصوص تعد خطوة مهمة نحو تنظيم إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يضمن عدم المساس بخصوصية الأفراد وحقوقهم الرقمية.

المبحث الثاني: إشكاليات التأطير القانوني لحماية الحق في الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

أحدثت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحولا جذريا في أساليب جمع البيانات ومعالجتها مما أدى إلى تعقيد مسألة حماية الحق في الخصوصية بشكل غير مسبوق. إذ باتت هذه التقنيات قادرة على التتبع والتحليل دون رقابة فعالة أو موافقة صريحة من أصحاب البيانات، وتواجه المنظومة القانونية صعوبة في مجاراة هذا التطور السريع مما يطرح إشكالية حقيقية في التأطير القانوني لهذا المجال.

وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا المبحث إلى مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية في المطلب الأول. ثم تحديات حماية حق الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المطلب الثاني.

---

[12] عبد الله شيباني، وداد بن سالم، مرجع سابق، ص 467.

المطلب الأول: مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية.

يمثل الذكاء الاصطناعي طفرة تقنية تحمل في المقابل مخاطر حقيقية على خصوصية الأفراد والمجتمعات، فهو سلاح ذو حدين يحقق الإيجابيات والسلبيات معا، لذا سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى مخاطر الذكاء الاصطناعي على حرمة المسكن باعتباره حق لاحق بالخصوصية في الفرع الأول، ونتطرق إلى مخاطر الذكاء الاصطناعي على البيانات المتعلقة بالخصوصية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مخاطر الذكاء الاصطناعي على حرمة المسكن.

أدى العلم والتكنولوجيا إلى بروز عدة أجهزة تساعد الفرد على تأدية حاجاته مثل الهواتف الذكية والكمبيوتر والروبوتات الذكية التي تحمل كاميرات مصغرة خفية داخل هذه الأجهزة أو كاميرات المراقبة المنزلية التي تصل إلى أماكن غير مسبوقة لتصوير المنزل أو أفراده، وأيضا قيادة الطائرات بدون طيار التي تعد وسيلة جديدة للذكاء الاصطناعي وتشكل خطرا على حق خصوصية المسكن هذا إذا حلقت فوق المساكن للتصوير والتجسس عليها وعليه، فبالرغم من الإيجابيات التي تقدمها تطبيقات الذكاء الاصطناعي للبشرية. فإنه في المقابل يجسد العديد من المخاطر والتداعيات الأخلاقية السلبية المتعلقة بحرمة المسكن المنظمة والمنصوص عنها في مختلف قوانين الدول كافة.[13]

الفرع الثاني: مخاطر الذكاء الاصطناعي على البيانات المتعلقة بالخصوصية.

[13] معزوز دليلة، والي نادية، مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية وآليات حمايتها، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 09، العدد03، سبتمبر 2024، ص 822.821.

أصبح الذكاء الاصطناعي أداة متقدمة قادرة على جمع وتحليل البيانات الشخصية بمختلف أنواعها مما أثار مخاوف قانونية متزايدة بشأن إنتهاك الخصوصية، وتشمل هذه البيانات على سبيل المثال لا الحصر أنماط الإستهلاك والموقع الجغرافي والبيانات البيومترية والتفاعلات الإلكترونية مما يجعلها عرضة الإستغلال الغير مشروع أو التسريب دون موافقة أصحابها.[14]

ويعد البريد الإلكتروني أحد أبرز الوسائل التي يتم من خلالها جمع البيانات الشخصية، حيث يمكن الوصول إلى محتواه من قبل أطراف أخرى دون علم المستخدم أو رضاه ويترتب على هذا السلوك انتهاك صريح لمبدأ السرية والخصوصية.[15]

مع إمكانية تتبع محتوى البريد الإلكتروني وتخزينه وتحليله من خلال خوارزميات ذكية تعتمد على تقنيات التعلم الآلي التي تهدد بسرية البيانات المتبادلة ويعرض أصحابها لإعتداءات على خصوصيتهم الرقمية.[16]

ويبرز التهديد بشكل أشد عندما ترتبط البيانات بالمجال الصحي كالسجلات الطبية والتقارير العلاجية والتي تعد من أكثر البيانات حساسية وخطورة فالوصول غير المشروع إلى هذه البيانات أو استخدامها لأغراض غير طبية أو دون إذن صريح

[14] أحمد سامي، الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية، مجلة القانون الرقمي، العدد 07، 2023، ص 91.

[15] عبد الحق مراد، التهديدات الرقمية وأثرها على الحق في الخصوصية، مجلة البحوث القانونية، المجلد 12، العدد 02، 2022، ص 74.

[16] خالد الجوهري، الخصوصية في بيئة الذكاء الاصطناعي" التحديات القانونية والأمنية"، المركز العربي للدراسات الرقمية، 2021، ص 65.

من المريض يمثل انتهاكا جسيما لحق الإنسان في الخصوصية، ناهيك عن المسؤولية القانونية التي تترتب عن هذا الفعل.[17]

الفرع الثالث: المخاطر المرتبطة بالصورة والهوية والاتصالات الشخصية.

تعد الصورة عنصرا جوهريا في تكوين الهوية الرقمية، ويشكل الاعتداء عليها انتهاكا مباشرا للحق في الخصوصية والهوية الشخصية وفي ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبحت المخاطر المرتبطة باستخدام الصور تتضاعف لاسيما مع انتشار أدوات التزييف التي تسمح بفبركة الصور ومقاطع الفيديو بطريقة يصعب اكتشافها.[18]

وقد تستغل هذه التقنيات في المساس بسمعة الأفراد أو انتحال هويتهم أو التشهير بهم أو ابتزازهم وهو ما يشكل جريمة إلكترونية بالغة الخطورة تستدعي تدخلا تشريعيا حاسما[19]، كما قد تستخدم صور الأفراد المسروقة في إنشاء حسابات مزيفة أو اختراق حساباتهم الأصلية مما يهدد أمنهم الرقمي وحياتهم الخاصة.[20]

---

[17] سعاد عبد المنعم، الخصوصية الرقمية في المجال الصحي" دراسة مقارنة"، مجلة القانون الطبي، العدد 05، 2021، ص 38.

[18] زكريا هند، الحق في الصورة والهوية في البيئة الرقمية، المركز العربي للدراسات القانونية، 2022، ص 98 .

[19] كريم مصطفى، الجرائم الإلكترونية في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة الأمن السيبراني، العدد 02، 2023، ص63 .

[20] الجوهري خالد، الهوية الرقمية وحقوق الإنسان، مجلة الحريات الرقمية، العدد 03، 2023، ص 56.

وفي هذا السياق يلاحظ أن العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعتمد على إدخال بيانات متعلقة بالصور والتسجيلات الشخصية عبر الحواسيب أو الهواتف الذكية مما يجعل هذه المعطيات عرضة للإستغلال سواء بغرض بيعها أو تحليلها وهو ما يعد انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة.[21]

وعلى ضوء ما سبق فإن استخدام الذكاء الاصطناعي دون وضع ضوابط قانونية صارمة يشكل تهديدا مباشرا للأمن القانوني الرقمي يستدعي تطوير تشريعات وطنية ودولية تواكب التحولات التقنية السريعة وتكفل حماية فعالة للخصوصية بكافة أشكالها بما في ذلك البيانات والصورة والصوت والهوية الرقمية.[22]

المطلب الثاني: تحديات حماية حق الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

أضحى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي جزءا محوريا من الحياة اليومية للأفراد، لما توفره من أدوات فعالة لمواجهة التحديات وتلبية متطلبات متعددة. غير أن هذا التطور التكنولوجي السريع رافقته تحديات قانونية جدية تمس الحق في الخصوصية.

فقدرتها لا تتجاوز معالجة البيانات الضخمة وتحليلها وتصنيفها وحسب بل تتعدى ذلك لاستغلالها في التعليم الذاتي وتطوير نماذج قابلة لتكييف العقل

[21] الخالدي ناصر، أطر الحماية القانونية للخصوصية في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والذكاء الاصطناعي، العدد 01، 2024،ص 21.

[22] مراد عبد الحق، تحديات الذكاء الاصطناعي في حماية المعطيات الشخصية، مجلة البحوث القانونية، العدد 11، 2023، ص 74.

البشري وإجراء تنبؤات قابلة للتنفيذ خاصة أن العديد من الخوارزميات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي تتغير باستمرار إلى درجة أن مصنع أو مبرمج الأنظمة الذكية نفسه لا يستطيع تفسير النتائج التي يخرج بها الذكاء الاصطناعي ولا حتى التحكم فيها.[23]

وقد حذر عدد من العلماء والمفكرين من المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن الإستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي ففي رسالة مفتوحة نشرت عام 2015، أعرب كل من ستيفن هوكينغ "Stephen Hawking"و إيلون ماسك "Elon Musk"، وبيل غيتس"Bill Gates " عن قلقهم من التهديدات التي قد تحدثها هذه الأنظمة، لا سيما تلك التي تمس الحقوق الأساسية كحرية الإنسان وخصوصيته.[24]

وفي ذات الإتجاه دعت المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ميشيل باشليت "Michelle Bachelet" في تقريرها الصادر في سبتمبر 2021 إلى ضرورة وقف بيع وإستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تهدد الحقوق والحريات إلى حين وضع ضمانات تشريعية وتقنية ملائمة، مؤكدة أن استمرار إستخدامها في غياب الأطر القانونية يشكل إنتهاكا محتملا لحقوق الإنسان.

وقد نبهت ذات المسؤولة إلى أن العديد من التطبيقات الذكية لا تتوافق في عملها مع المعايير الدولية لحماية الحقوق الأساسية حيث يتم إستعمالها أحيانا في سياقات تفتقر إلى الشفافية، أو تستهدف فئات معينة، وهو ما قد يؤدي إلى ممارسات تعسفية أو تمييزية تمس الأفراد دون مبرر قانوني واضح، وقد شددت في

[23] Artificial Intelligence ad privacy, council of Europe, Novembre.2019.p 7.8.
[24] Karl Manheim& Layric Kaplan. Artificial Intelligence. Risks to privacy and Democracy. The Yale Journal of law and Technology. Vol. 21. No. 106. 2016. p 180.

هذا السياق على ضرورة إعتماد نظم رقابة صارمة ووضع حدود واضحة لإستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن إحترام مبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات.

وفي سياق متصل جدد المفوض السامي لحقوق الإنسان الحالي فولكر تورك في بيان صادر بتاريخ 18 فيفري 2023 دعوته إلى الحد من الإستخدام العشوائي وغير المنظم لأنظمة الذكاء الاصطناعي، محذرا من المخاطر التي قد تنشأ عن تطوير أدوات ذكية دون مراعاة الأبعاد الاخلاقية والقانونية خاصة ما يتعلق بحق الأفراد في الخصوصية وحماية بياناتهم.[25]

وفي هذا الإطار وعلى الصعيد العربي شهد إهتماما متزايدا بالتحديات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، لاسيما ما يتعلق منها بحماية الحق في الخصوصية وقد تجسد هذا الإهتمام من خلال إنعقاد مؤتمر دولي بتاريخ 2022.07.21 تحت عنوان تحديات حماية الحق في الخصوصية في ظل تطورات الذكاء الاصطناعي، بتنظيم هذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبالشراكة مع اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان.

وقد ركز المؤتمر على دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على الحق في الخصوصية وما قد يترتب عن إستخدامه من إنتهاكات تمس باقي الحقوق الأساسية خاصة في ظل ضعف الأطر التشريعية المنظمة له في السياق العربي كما تم التأكيد خلال أشغال المؤتمر على أهمية تحديد مسؤوليات الدول والمنظمات تجاه حماية البيانات الشخصية وخصوصية الأفراد والدعوة إلى تطوير تشريعات وطنية

[25] عبد الله شيباني، وداد بن سالم، مرجع سابق، ص 474،475.

متخصصة تتلاءم مع التحولات الرقمية المتسارعة. بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وصون الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.[26]

الخاتمة:

يشكل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحديا حقيقيا للحق في الخصوصية باعتباره من الحقوق الأساسية المرتبطة بكرامة الإنسان وحريته. فقد أصبح الأفراد عرضة لانتهاك بياناتهم الشخصية من خلال أنظمة ذكية تعمل على جمع وتحليل المعلومات دون علمهم أو موافقتهم.

ويزداد الأمر خطورة في ظل غياب تنظيم قانوني فعال ومتكامل يضبط إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ويوفر ضمانات حقيقية لحماية الحياة الخاصة. الأمر الذي قد يؤدي إلى تجاوزات تمس جوهر الحريات الفردية وتفتح المجال أمام إرتكاب جرائم إلكترونية أو إستغلال البيانات في سياقات غير مشروعة.

ومن هذا المنطلق فإن حماية الخصوصية أصبحت ضرورة ملحة تتطلب تدخل المشرع لإرساء توازن بين متطلبات الابتكار التكنولوجي وواجب احترام الحقوق الأساسية.

وفي ضوء ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

[26] أعمال مؤتمر، تحديات حماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي، مقال منشور بتاريخ الأحد 07.17. 2022، الساعة 12:12، على الموقع https://www.Youm7.com، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 2025.02.25، على الساعة 13:15.

1.ضرورة سن نصوص قانونية واضحة تحدد الحقوق والضمانات المتعلقة بالبيانات الشخصية في سياق الذكاء الاصطناعي.

2.تعزيز دور الهيئات الوطنية الرقابية في مراقبة مدى التزام المؤسسات المطورة والمستخدمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي بالمعايير القانونية والأخلاقية.

3.مراجعة التشريعات الحالية لتتلاءم مع التطورات التكنولوجية وضمان الحماية الكافية للمواطنين من الاستخدام التعسفي للذكاء الاصطناعي.

4.ضمان المساءلة والشفافية أثناء استغلال المعلومات الشخصية من قبل الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

الكتب:

1.الدكتورة سهام دربال، الذكاء الاصطناعي، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، مجموعة ثري فريندز للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2022.

2. الدكتور كاظم حمدان، صدخان البزوني، أثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2023.

3. أسامة عبد الله قايد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات "دراسة مقارنة"، الطبعة 03، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

4. خالد الجوهري، الخصوصية في بيئة الذكاء الاصطناعي "التحديات القانونية والأمنية" المركز العربي للدراسات الرقمية، 2021.

5. زكريا هند، الحق في الصورة والهوية في البيئة الرقمية، المركز العربي للدراسات القانونية، 2022.

المقالات:

1. الدكتور أحمد سعد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد48، جانفي 2022.

2. الدكتور أحمد إبراهيم، أحمد عطية خليل، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية "مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية"، المجلد2537، العدد 0758 .

3. عبد الله شيباني، وداد بن سالم، حق الخصوصية المعلوماتية في ضوء الذكاء الاصطناعي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2023.

4. خدوجة الذهبي، حق الخصوصية في مواجهة الإعتداءات الإلكترونية "دراسة مقارنة" مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد01، العدد 08،ديسمبر 2017.

5. معزوز دليلة، والي نادية، مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية وآليات حمايتها، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 09، العدد03، سبتمبر 2024.

6. أحمد سامي، الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية، مجلة القانون الرقمي، العدد 07، 2023.

7.عبد الحق مراد، التهديدات الرقمية وأثرها على الحق في الخصوصية، مجلة البحوث القانونية، المجلد 12، العدد 02، 2022.

8. سعاد عبد المنعم، الخصوصية الرقمية في المجال الصحي "دراسة مقارنة"، مجلة القانون الطبي، العدد 05، 2021.

9. كريم مصطفى، الجرائم الإلكترونية في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة الأمن السيبراني العدد 02، 2023.

10. الجوهري خالد، الهوية الرقمية وحقوق الإنسان، مجلة الحريات الرقمية، العدد 03، 2023.

11. الخالدي ناصر، أطر الحماية القانونية للخصوصية في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والذكاء الاصطناعي، العدد 01، 2024.

12. مراد عبد الحق، تحديات الذكاء الاصطناعي في حماية المعطيات الشخصية، مجلة البحوث القانونية، العدد 11، 2023.

أعمال الملتقيات:

1. أعمال مؤتمر، تحديات حماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي، مقال منشور بتاريخ الأحد 2022. 07.17، الساعة 12:12، على الموقع https://www.Youm7.com، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 2025.02.25، على الساعة 13:15.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية.

1. Artificial Intelligence ad privacy, council of Europe, Novembre.2019.

2. Karl Manheim& Layric Kaplan. Artificial Intelligence. Risks to privacy and Democracy. The Yale Journal of Law and Technology. Vol. 21. No. 106. 2016.

3.Dalbelo. B. Introduction to artificiel intelligence. university of Zagreb . Croatia. 2020.

4.Hallevy. G.when robots kill : artificiel intelligence under criminal law . Northeastern University press. Northeastern. 2013.